إدريس اليزمي :

5843/1-5

المجلس الوطني يقتحم مجال المقاولة في ارتباط بحقوق الإنسان

قال إن المجلس يحرص على الجودة العلمية لتقاريره التي لا يبغي منها إثارة الضجة

إدريس اليزمي :
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

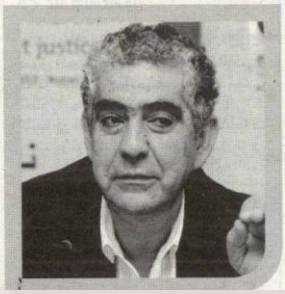

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتمع ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لـ11 دولة من العالم، بالرباط، للتباحث حول سبل تعزيز قدرات هذه المؤسسات لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في علاقة بالمقاولات. وعلى مدي يومين، بين 2 و3 مارس الجاري، تدارس المشاركون في الورشة الدولية حول موضوع : «ضمان الولوج إلى سبل التظلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات : دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»، آليات الوساطة الممكنة في مجال انتهاك حقوق الإنسان داخل المقاولات وتيسير ولوج الضحايا إلى هذه الآليات.

وضمن توصيات الورشة الدولية، طالب المشاركون بتعزيز قدرات هذه المؤسسات كآليات تظلم غير قضائية لأجل أن تصبح مقراراتها ذات طابع إلزامي سيما في دول الجنوب. وكان اللقاء مناسبة لتبادل الخبرات وآليات الممارسة في مجال معالجة الشكايات والمساهمة في التحقيقات العمومية والتحريات الرسمية حول المقاولات وحقوق الإنسان. كما نبهت التوصيات إلى التحديات والرهانات المطروحة على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمتصلة، بشكل خاص، بغياب الإمكانات المادية ووسائل الخبرة في القضايا الجديدة المرتبطة، على سبيل المثال، بالبيئة أو بالإشكالات القانونية التي تطرحها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

الورشة الدولية، احتضنها المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان، التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كأول نشاط لهذا المعهد الحديث الوجود، والذي من المرتقب أن يتم تدشينه رسميا قريبا، والذي نذره المجلس الوطني ليكون صرح تكوين مهني رفيع لفائدة أطر المجلس وكذلك مكونات المجتمع المدني الوطني مثلما يؤكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي.

عن المعهد وعن المجال الجديد الذي يقتحمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمرتبط في الدفع بالمقاولات المغربية إلى احترام حقوق الإنسان، يتمحور الحوار الآتي مع إدريس اليزمي.

5843/5

◆ حاورته: فطومة نعيمي

المقاولة وحقوق الإنسان، مجال جديد يقتحمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ماهي توجهاتكم في هذا الصدد بالنظر إلى صعوبة اختراق مجال مسيج بحسابات باطرونا باحثة عن الربح وكسب رهان تنافسية شديدة يستحيل معها تأطيرها بحقوق الإنسان؟

○ الثنائية المشكلة من «المقاولات وحقوق الإنسان» هي موضوع جديد في العالم كله. هناك مؤسسات وطنية في حقوق الإنسان تتوفر على تجربة في المجال، لكن، بصفة عامة هو مجال جديد تماما. بالنظر إلى غياب ميثاق دولي يهم المقاولة وحقوق الإنسان... وقد انطلقت المفاوضات بهذا الشأن في يوليوز الأخير في مجلس حقوق الإنسان. وهو مسار سيأخذ سنوات قبل الوصول إلى إخراج ميثاق جديد يهم حقوق الإنسان في ارتباطها بالمقاولة الاقتصادية.

صحيح أن هناك المبادئ الموجهة بهذا الشأن صادرة عن مجلس حقوق الإنسان منذ 2011، لكنها تظل مجرد مبادئ موجهة وليست ذات طابع ملزم للدول.

ويختلف الحديث عن المقاولة وحقوق الإنسان كليا من دولة لأخرى بالنظر إلى خصوصيات كل بلد على مستوى القوانين وقوة النقابات فيه.

وإذا كان طبيعيا أن يبحث السياسيون عن الاستثمارات بالنظر إلى أن كل الدول عبر العالم تعيش العولمة الاقتصادية وما يترتب عنها من تنافسية شديدة. فإنه في مجال الدفع باحترام حقوق الإنسان داخل المقاولات، تصبح مسألة الشراكة والتحالفات أساسية لنا كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتجربة المغرب في هذا الصدد جيدة مقارنة، على الأقل، مع دول منطقة مينا. فالمغرب متقدم، بالنظر إلى وجود لجنة خاصة بمسؤولية المقاولات في احترام حقوق الإنسان باتحاد العام لمقاولات المغرب. كما أن المقاولات المغربية تكشف عن جدية كبيرة في احترام حقوق الإنسان، وفي تحسين صورتها كمقاولات تحترم حقوق الإنسان وذلك لتعزيز تنافسيتها على المستوى العالمي وليس المحلي فقط. وبالتالي، أصبح الحصول على علامة «مقاولة محترمة لحقوق الإنسان» قيمة اقتصادية مضافة تسعى إليها الشركات الوطنية الكبرى، من مثل المكتب الشريف للفوسفاط أو الخطوط الملكية الجوية المغربية. فالمكتب، على سبيل المثال، بادر في الأيام القليلة الأخيرة إلى إحداث وسيط يتلقى الشكايات المتصلة بانتهاك مزعوم لحقوق الإنسان للتحري بشأنها بكل استقلالية داخل المؤسسة كما من مهامه أيضا القيام بمحاولة الصلح بين المشتكي والمؤسسة. وهي تجربة رائدة جيدة للغاية وسنرى كيف ستكون نتائجها مستقبلا.

نحن نسعى في واقع الأمر إلى التخلص من «غيتو» حقوق الإنسان بالمنظور التقليدي لهذه الحقوق، مع توسيع مجالات التدخل والفعل وكذلك دحض الأفكار المسبقة من قبيل أن المقاولات، مثلا، ترفض الانخراط في دينامية احترام حقوق الإنسان. والحال أن الأمر غير ذلك.

وقبل سنتين، طلب إدريس بنهيمة، لما كان رئيسا عاما للخطوط الملكية الجوية المغربية، من المجلس إجراء تكوين متعلق بمحاربة التمييز لفائدة أطر الشركة ومستخدميها. وأيضا، ومن ضمن الإجراءات، التي كان أقدم عليها بنهيمة، في إطار محاربة التمييز في الشركة، تشغيل مضيفين ومضيفات من دول إفريقيا جنوب الصحراء، لأنه كان يعرف أن شركته لابد من أن تعكس أو تمثل زبناءها طالما أنها اتجهت نحو الزبناء الأفارقة. وقد أثار حينها هذا الإجراء، ذو الأبعاد الاقتصادية والحقوقية في الآن ذاته، الكثير من الانتقادات.

ثم، لابد من التنويه بوصول جيل من المقاولين وأصحاب المقاولات والأطر، الشباب والمنفتحين على حقوق الإنسان بالنظر إلى التكوينات التي حصلوا عليها خلال مسارهم الدراسي، والتي تتضمن تكوينا في حقوق الإنسان. وذلك، بالرغم من الإقرار بأنه مازال هناك نسيج من المقاولين، الذين يسعون إلى الربح السريع، فضلا عن انتشار الاقتصاد غير المهيكل.

تعتبرون أن المجلس مؤهل على مستوى الكفاءة ليخوض غمار هذه التجربة الجديدة، فإذن هل حددتم أوراشا تباشرون العمل فيها حاليا؟

○ المجلس بصدد إنجاز تحقيق حول العاملات الزراعيات، نسعى إلى إخراجه في الشهور الثلاثة المقبلة. والفرضية التي تنطلق منها الدراسة أن هذه الفئة من العاملات لا تحترم حقوقها على مستوى الرواتب والتغطية الصحية وساعات العمل، فضلا عن حقوقها المرتبطة بجنسها بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بنساء. وبالتالي هو تحقيق يحتاج إلى التحري الميداني واللصيق للوصول إلى مختلف الانتهاكات التي يتعرضن لها. وبطبيعة الحال، في مثل هذه الدراسات والتحقيقات، تكون آليات وطرق التحقيق مختلفة. ومن المؤكد أن خلاصات الدراسة ستأتي قوية وقد تثير الجدل كما هي عادة تقارير المجلس دائما. لكن، لابد من التنبيه إلى أن معركة المؤسسة الحقيقية ليس خلق الضجة الإعلامية من خلال تقاريرها وإنما تفعيل توصيات هذه التقارير.

أيضا، نشتغل حاليا على إيجاد حلول لجمل الإشكالات الحقوقية التي سيطرحها القانون الخاص بالأكياس البلاستيكية، والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز المقبل. إذ معلوم أن جزءا من صناعة هذه الأكياس هي غير مهيكلة، والتحدي الأكبر الذي سيفرزه تفعيل القانون هو الحفاظ على اليد العاملة، بالنظر إلى أن منتجي هذه المادة يهددون بتسريح العمال في حال تطبيقه. وبالتالي، فالرهان الحالي هو إيجاد فرص عمل بديلة لاستيعاب المستخدمين عوض تسريحهم، ومن ثمة تحويل العاملين إلى ما يسمى بالوظائف الخضراء، التي تحترم البيئة.

وبالنظر إلى كل ما ذكرته، فإن الأهم بالنسبة لنا، هو أن التفكير على مستوى حقوق الإنسان والمقاولة، قد انطلق بالمغرب. أيضا، هناك الآن ما يناهز 110 مؤسسات خاصة بحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، ونشتغل في ما بيننا ونتعاون ونتبادل، ومجلسنا هو الأكثر نشاطا عبر العالم والمنتج للتقارير. كما أننا نتوفر على شبكة علاقات واسعة عبر العالم.

نحن نسعى في واقع الأمر إلى التخلص من «غيتو» حقوق الإنسان بالمنظور التقليدي لهذه الحقوق، مع توسيع مجالات التدخل والفعل وكذلك دحض الأفكار المسبقة من قبيل أن المقاولات.

نشتغل حاليا على إيجاد حلول لجمل الإشكالات الحقوقية التي سيطرحها القانون الخاص بالأكياس البلاستيكية، والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز المقبل. إذ معلوم أن جزءا من صناعة هذه الأكياس هي غير مهيكلة.

هل يتوفر المجلس على الإمكانات المادية لمسايرة رهاناته وتنفيذ استراتيجيات اشتغاله؟

○ هذه السنة، حصلنا على ميزانية تصل إلى 83 مليون درهم، مقابل 53 مليون درهم كان يحصل عليها المجلس منذ 2008 لما كان مجرد مجلس استشاري وقبل أن يكتسب صفته كمؤسسة وطنية في 2011، ويصبح يشمل 13 لجنة جهوية، ويتوفر على 13 مكتبا جهويا... ونحن نشتغل وفق ما تمنحه لنا الحكومة كميزانية، وهي غير كافية بالنسبة لنا. لكن، أيضا، نبحث عن مصادر تمويل خارجية، لأننا نؤمن بأن التحدي هو ألا نظل رهيني هذه الميزانية الضئيلة بل لابد من البحث عن تمويلات خارجية وعلى المستوى الدولي.

وبالنسبة لهذا المعهد الخاص بالتكوين، فإن جزء من التكوينات، التي سيحتضنها هي ممولة مسبقا من طرف الاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الألماني.

أيضا، نراهن على أن يكون هذا المعهد مركزا تكوينيا خاصا بتجويد الكفاءات بشكل مهني. لذلك، نسعى بشراكة مع الاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الألماني لبناء بشكل مهني التكوينات التي سيتضمنها هذا المعهد.

وفي 26 أبريل المقبل، من المقرر أن يحتضن المعهد يوم عمل حول التكوينات المتعلقة بقضايا التمييز، وحقوق الطفل، والإعاقة، المجتمع المدني المغربي، بمشاركة أعضاء لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، التي يترأسها المغرب.

ونعتقد أن تعزيز حقوق الإنسان والمسار

الديمقراطي بالبلاد، لا يمر عبر الشعارات والكلام المكرور، وإنما يتطلب إنتاج كفاءات عالية وذات خبرة كبيرة في مجال إعمال الحقوق وتكريسها. لذلك، سنجعل من المعهد مركزا لتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، وتوفير التكوينات اللازمة والمناسبة وننتيح الاستفادة منها أمام المجتمع المدني الوطني.

أنجز المجلس مجموعة من التقارير، لكنها كلها لم تخرج إلى العلن.. لماذا؟

نحرص على الجودة العلمية للتقارير التي نصدرها. لذلك، أرجأنا إصدار مجموعة من التقارير لأنها كانت دون المستوى ولم أرض عنها كمنتوج علمي مكتمل. وبالتالي، هي الآن، قيد إعادة صياغتها صياغة جيدة، من مثل التقرير الخاص بالعنف في الجامعة المغربية، والتقرير الخاص بمراكز إيواء الأشخاص المسنين، وآخر حول مراكز تأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة. وكلها كانت تقارير غير مكتملة وغير مرضية من الناحية العلمية.

ما هي أولويات المجلس بشكل حيوي؟

أولوية أولويات المجلس، الآن، هي إخراج قانونه، والذي يوجد المشروع المتصل به بين يدي وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد. ونتمنى أن يتم التصويت على مشروع القانون في ماي المقبل ضمن الدورة الربيعية للبرلمان.

أيضا، ومن خلال هذا القانون، نطمح إلى الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان دائما، متمثلة في إحداث آلية التظلم الخاصة بالأطفال (التزام يعود إلى 1993)، وآلية تظلم خاصة بمحاربة التمييز العرقي (المغرب وقع على اتفاقية محاربة كافة أشكال التمييز في 2006)، وآلية التظلم الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة (2009)، وآلية الوقاية من التعذيب (2014). وكان المغرب أمام خيارين، إما أن تكون هذه الآليات ذات استقلالية أو يحتويها المجلس. ونحن ندفع باتجاه اعتماد الخيار الثاني لاعتبارات متعددة.